العرب
الأربعاء 2021/08/25
السنة 44 العدد 12159

خطأ الصدر يحيي آمال المالكي في العودة إلى حكم العراق

بغداد – يجد رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي في قرار غريمه رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر مقاطعةَ الانتخابات البرلمانية المبكّرة حافزا إضافيا يغذّي طموحه، الذي لم ينقطع إلى العودة لاحتلال أهم منصب تنفيذي في العراق بعد أن كان قد أزيح في سنة 2014 من رئاسة الوزراء بعد حصيلة كارثية لثماني سنوات في المنصب.

وقلّل المالكي الذي بدأ بالفعل حملة انتخابية تحت عنوان "نعيدها دولة" وكثّف بشكل لافت من ظهوره الإعلامي، من قرار زعيم التيار الصدري الذي يشكّل بما له من شعبية داخل الأوساط الشيعية العراقية منافسا شرسا لكبار قادة الأحزاب والميليشيات الشيعية في العراق، معتبرا أن عدم مشاركته في انتخابات أكتوبر القادم لا ينتقص من شرعيتها ولا يمثل مدعاة لتغيير موعدها.

كما قلّل زعيم حزب الدعوة الإسلامية الذي يقود تحالفا نيابيا يحمل اسم دولة القانون من إمكانية أن تؤدي عدم مشاركة الصدريين في الانتخابات إلى تفجير الاضطرابات مجدّدا في الشارع، الذي كان قد شهد سنة 2019 انتفاضة عارمة كانت وراء إسقاط حكومة عادل عبدالمهدي وإقرار إجراء انتخابات برلمانية سابقة لأوانها.

واعتبر المالكي أنّه لا مصلحة لأحد بأن يشتعل الشارع العراقي ولا بتأجيل أو إلغاء الانتخابات، مشيرا إلى أنه في حال أجلت أو ألغيت فلن تُجرى مرّة أخرى.

ونفى المالكي في مقابلة مع شبكة رووداو الإعلامية وجود "ترابط والتزام" بين رغبة مقتدى الصدر بمقاطعة الانتخابات وبين الشارع العراقي. كما رفض اعتبار عدم مشاركة التيار الصدري بمثابة فشل للعملية السياسية، قائلا إنّ "المشاركة وعدم المشاركة حق مفروض للكتل وتبقى الانتخابات بمن يشارك فيها إذا تحقق النصاب المطلوب على نسب المشاركة وتعتبر قانونية وشرعية".

كما حرص المالكي على التذكير بأن قرار مقاطعة الانتخابات لم يقتصر على الصدر وتياره ذاكرا من بين المقاطعين "إياد علاوي وصالح المطلك والحزب الشيوعي وقوى أخرى تشكلت حديثا".

وتجعل طموحات رئيس الوزراء العراقي الأسبق للعودة إلى قيادة البلاد زعيمَ التيار الصدري في ورطة، نظرا للعداوة المستحكمة بينهما والتي وصلت خلال ولاية نوري المالكي الأولى بين سنتي 2006 و2010 حدّ المواجهة العسكرية عندما استخدم المالكي القوات النظامية العراقية في شنّ حملة عسكرية ضارية حملت اسم صولة الفرسان على الميليشيا التابعة لغريمه الصدر والمعروفة آنذاك بجيش المهدي وكان يستخدمها في ما يشبه التمرّد المسلّح على قرارات الحكومة.

وتتحدّث مصادر عراقية عن قيام التيار الصدري بدراسة خيارين لقطع الطريق على المالكي، يتمثّل الأول في إيجاد طريقة للعودة عن قرار مقاطعة الانتخابات رغم ما يحمله هذا الخيار من حرج لمقتدى الصدر المهتمّ كثيرا بالحفاظ على مصداقيته بين جمهوره وأتباعه. ويتمثّل الخيار الثاني في الضغط باتجاه تأجيل الانتخابات، وهو الخيار الذي تعرض له المالكي بشكل صريح في تصريحاته كونه يهدّد فرصته التي قد تكون الأخيرة في العودة إلى منصب رئيس الوزراء بالضياع.

وكان الصدر قد شنّ قبل قراره بمقاطعة الانتخابات هجوما كاسحا على أبرز خصومه السياسيين ناعتا إياهم بالفشل والفساد. وورد في بيان نشره على تويتر صالح محمّد العراقي الذي يوصف بأنّه وزير الصدر أنّ "جميع الأحزاب السياسية أشهرت إفلاسها من خلال استهداف الناجي الوحيد"، في إشارة إلى التيار الصدري.

> طموحات رئيس الوزراء العراقي الأسبق تحول مقاطعة زعيم التيار الصدري للانتخابات إلى ورطة نظرا للعداوة المستحكمة بينهما

وشمل الصدر بهجومه أبرز خصمين له؛ نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي الأسبق لدورتين متتاليتين والذي ورد ذكره في البيان تحت مسمّى "ذي الرئاستين" وقيس الخزعلي زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق المنشقّ عن التيار نفسه، والذي أشير إليه في البيان كأحد أفراد "الثلّة الوقحة" حيث دأب الصدر على نعت العصائب وعدد من الفصائل الأخرى بالميليشيات الوقحة.

ويحاول الصدر بهجومه على المالكي والخزعلي مسايرة مزاج الشارع العراقي الذي ينظر إلى رئيس الوزراء الأسبق كأحد أكبر رموز الفساد في البلاد والمسؤول بشكل كبير على تراجع العراق في مختلف المجالات وتردي أوضاع سكّانه من خلال فترة حكمه الطويلة التي امتدّت من سنة 2006 إلى سنة 2014، واختُتمت بكارثة سيطرة تنظيم داعش على ما يقارب ثلث الأراضي العراقية في ظل انهيار الجيش العراقي الذي نال منه الفساد والطائفية في عهد المالكي.

وعلى مستوى شخصي فإن لمقتدى الصدر "ثأرا" قديما من المالكي الذي يرى زعيم التيار الصدري أنّه ساهم بشكل كبير في حرمانه من احتلال موقع متقدّم في قيادة العراق، يعتبره حقا أصيلا له بالنظر إلى مكانة أسرته بين شيعة العراق.

وشكل تراجع مكانة المالكي السياسية بتراجع شعبيته الذي تجسد في انتخابات سنة 2018 والتي لم يحصل فيها الائتلاف التابع له والمعروف بدولة القانون سوى على 25 من المقاعد الـ329 للبرلمان بينما حصل تحالف سائرون المدعوم من الصدر على 54 مقعدا فرصة لزعيم التيار الصدري لتصفية الحسابات القديمة مع رئيس الوزراء الأسبق.

ومعروف عن الصدر خطابه الواثق الذي يحرص من خلاله على وضع نفسه في مرتبة صاحب السلطة المطلقة من خلال توجيه الأوامر والإنذارات ومنح المهل الزمنية المحدودة وهو ما يتناقض جذريا مع منطق الدولة الذي يتنبأ عندما يدعو إلى ضبط فوضى السلاح.

ولزعيم التيار الصدري مشاركة في العملية السياسية القائمة منذ سنة 2003 لا يمكن مقارنتها بالأدوار القيادية في الدولة التي قام بها كبار خصومه ومنافسيه من داخل العائلة السياسية الشيعية.

لكنّ رجل الدين المنتمي إلى أسرة مرموقة في مجال التديّن الشيعي في العراق استثمر عدم تورّطه بشكل كبير في تجربة الحكم الفاشلة التي جرّت على الطبقة الحاكمة غضبا شعبيا عارما، ليصوّر نفسه مختلفا عن باقي قادة الأحزاب والميليشيات الشيعية، وليقدّم نفسه كناطق باسم الشعب ومدافع عن قضاياه وكداعية إصلاح ومحارب للفساد.

تفاهم تؤطره المصلحة

تقارب سعودي - روسي يهدّد امتيازات الشريك الأميركي

دوافع الرياض لتنويع شراكاتها باتت أقوى بعد تلقيها إشارات سلبية من واشنطن

سعي السعودية في هذه الفترة بالذات إلى تنويع شركائها الدوليين خصوصا في المجال الدفاعي ذي الأهمية الاستثنائية لا يخلو من رسائل للشريك الأميركي المتجه نحو الانكفاء وتقليص دوره في المنطقة بأن امتيازاته ومكاسبه ليست مضمونة إلى ما لا نهاية، وأنّ تلك المكاسب والامتيازات هي استحقاق لمن يحترم التزاماته تجاه المنطقة واستقرارها.

موسكو – قطعت المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية خطوة إضافية باتّجاه تنمية تعاونهما في المجال الدفاعي وذلك بتوقيعهما اتفاقية في هذا المجال، في وقت يكتسي فيه تنويع الشركاء الدوليين أهمية متزايدة للمملكة في ظلّ توجّه شريكتها التاريخية الولايات المتّحدة الأميركية نحو الانكفاء وتقليص دورها في المنطقة وتراجعها عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه شركائها.

وتهدف الاتفاقية التي تمّ توقيعها على هامش لقاء جمع في العاصمة الروسية موسكو نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان ووزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو "إلى تطوير مجالات التعاون العسكرية المشترك بين البلدين"، وفقا لما ذكره الأمير خالد في تغريدات له على تويتر.

وبحسب متابعين للشأن السعودي فإنّ تحرّك المملكة صوب روسيا وغيرها من القوى العالمية، في هذا التوقيت بالذات، وتوقيع مثل تلك الاتفاقية بغض النظر عن نتائجها العملية وتأثيرها في مستوى التعاون الدفاعي بين المملكة وتلك القوى، يحملان رسالة واضحة إلى الشريك الأميركي المتراجع مفادها أنّ قوى أخرى مستعدة لملء الفراغ بشكل فوري، وأن المكاسب والامتيازات الكبيرة التي حصّلتها واشنطن عبر عقود من الشراكة مع دول المنطقة ليست أبدية ولا يمكن أن تتواصل من دون مقابل.

ومن الفوائد المباشرة التي تجنيها الولايات المتّحدة من شراكتها في مجال الدفاع مع السعودية ما يتأتى لها من مبالغ مالية ضخمة من صفقات بيع الأسلحة للمملكة، التي تعدّ أكبر مستورد للسلاح الأميركي بنسبة أربع وعشرين في المئة من مجموع صادرات الأسلحة الأميركية، وفقا لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

وقال الأمير خالد بن سلمان خلال زيارته إلى روسيا إنه بحث مع شويجو سبل تعزيز التعاون العسكري والدفاعي. وكتب على تويتر "التقيت معالي وزير الدفاع في روسيا الاتحادية سيرجي شويجو. ناقشنا في مباحثاتنا سُبل تعزيز التعاون العسكري والدفاعي وسعينا المشترك لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، وأبرز التحديات المشتركة التي تواجه البلدين".

وجاءت زيارة نائب وزير الدفاع السعودي إلى موسكو في إطار مشاركته في المنتدى العسكري التقني الدولي "آرميا 2021".

وأضاف "وقّعت مع معالي نائب وزير الدفاع الروسي الفريق أول ألكسندر فومين اتفاقية بين المملكة وروسيا الاتحادية تهدف إلى تطوير مجالات التعاون العسكري المشترك بين البلدين الصديقين".

وخلال الاجتماع مع شويجو نقل الأمير خالد عن قيادة المملكة استعدادها "لمواصلة تعزيز العلاقات التي تطورت تاريخيا بين بلدينا"، مضيفا وفقا لما أوردته وكالة سبوتنيك الروسية، "أنا على ثقة من أننا سنواصل في المستقبل تطوير وتعزيز هذه العلاقات وتحقيق تطلعات شعبينا. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تحسين الوضع، فضلا عن الاستقرار وتعزيز الأمن".

> رسالة سعودية إلى الولايات المتّحدة بأن الامتيازات والمكاسب تظل استحقاقا لمن يحترم التزاماته إزاء المملكة واستقرارها

وبحسب نائب وزير الدفاع السعودي فإن التعاون القائم بين بلاده وروسيا "سيسهم في استجابة مشتركة لجميع التحديات الحديثة والتي سنقوم بها معا"، مشيرا إلى أن "التحديات القائمة ستتطلب تعاونا ومجهودا أكبر من جانبنا". كما شكر الأمير خالد شويجو على دعوته إلى المنتدى العسكري التقني الدولي آرميا 2021 واصفا إياه بأنه "حدث رائع".

ويعقد المنتدى المذكور خلال الفترة ما بين 22 و28 أغسطس الجاري في مدينة كوبينكا بضواحي العاصمة الروسية موسكو وسط مشاركة دولية واسعة.

والسعودية وروسيا شريكان كبيران في مجال النفط وكان لهما دور حاسم في إعادة التوازن إلى أسواقه وتعديل أسعاره، عندما شهدت العام الماضي اضطرابا كبيرا أدى إلى تهاوي الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة.

وفي ظل سياسة سعودية خارجية تتضح معالمها بالتدريج وتقوم على ربط علاقات أوثق مع أكبر عدد ممكن من القوى العالمية بهدف تبادل المنافع الاقتصادية والعلمية والخبرات الدفاعية والأمنية معها، شهدت علاقات المملكة مع روسيا قفزات نوعية خلال السنوات الأخيرة توّجت بقيام الملك سلمان بن عبدالعزيز بأول زيارة له إلى موسكو في خريف سنة 2017.

وتبدو دوافع السعودية لتنويع شركائها الدوليين اليوم أقوى مما كانت عليه سابقا بعد أن تلقت مثل أغلب دول المنطقة إشارات سلبية من واشنطن تجلّت في سلسلة السياسات والمواقف الصادرة عن الإدارة الديمقراطية بقيادة الرئيس جو بايدن، والتي انطوت على قدر كبير من التساهل والمرونة إزاء إيران ووصلت في بعض الأحيان حدّ التضارب مع المصلحة السعودية، وهو ما تجسّد قبل أشهر في قرار إدارة بايدن سحب معدّات دفاعية بينها بطاريات صواريخ باتريوت من المملكة ودول أخرى في المنطقة، الأمر الذي قرأ فيه البعض تراجعا عن التزام الولايات المتّحدة بأمن حليفتها السعودية خصوصا وأنّ القرار جاء في وقت تتعرّض فيه المملكة لتهديدات بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة التي تزوّد بها إيران وكلاءها الحوثيين في اليمن.

ويقول خبراء الشؤون العسكرية والدفاعية إنّ خطوة سحب بطاريات الباتريوت قد تكون حفّزت السعوديين أكثر من أي وقت مضى للبحث عن بديل لمنظومات الدفاع الأميركية، وهو ما يتوفّر تحديدا في السوق الروسية.

ويرى هؤلاء أنّ الصرامة التي أظهرتها الولايات المتّحدة إزاء شركائها الذين يتّجهون نحو الاستعاضة عن معدّاتها الدفاعية بمنظومات روسية، على غرار ما أقدمت عليه تركيا العضو في حلف الناتو لا تمنع الرياض من إعادة إحياء صفقة منظومة أس 400 التي دار الحديث عنها في فترات سابقة قبل أن يتراجع ويخفت، وذلك بالاستناد إلى التهديدات الحقيقية التي تتعرض لها المملكة من قبل أذرع إيران في المنطقة وتحديدا الحوثيين الذين يشنون هجمات مستمرة على أراضيها باستخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة الإيرانية.

ولا يمكن للسعودية، بحسب هؤلاء، أن تبقي مسألة الدفاع عن أراضيها وحماية مجالها رهن مزاجية الإدارات الأميركية المتعاقبة، معتبرين أنه من المنطقي أن تُخضع صفقات التسلّح التي تكلّفها أموالا طائلة لمعيار الحاجات الدفاعية والرغبة في الحصول على أحدث التقنيات وأكثرها فاعلية بغض النظر عن أي اعتبارات وارتباطات أخرى.

وسبق لمصادر سعودية وروسية أن كشفت في فبراير 2018 عن وجود مفاوضات بين الجانبين وصفت بالمتقدّمة لبيع منظومات الدفاع الجوي الروسية أس 400 إلى المملكة.

الأمم المتحدة: لا أمان للنازحين في مأرب

نيويورك – حذرت الأمم المتحدة الثلاثاء من مستويات مقلقة لاحتياجات النازحين في محافظة مأرب شرقي العاصمة اليمنية صنعاء، والذين وصل عددهم منذ بدء عام 2021 إلى 24 ألف شخص.

وجاء ذلك في بيان صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نشرته عبر موقعها الإلكتروني. كما تزامن التحذير مع إعلان مكتب هانس غروندنبرغ، مبعوث الأمم المتحدة الجديد إلى اليمن، أنه سيتسلم مهام عمله في الخامس من سبتمبر القادم وسيقدم إفادة إلى مجلس الأمن التابع للمنظمة الدولية لأول مرة الشهر المقبل.

ولا تُعلّق آمال كبيرة على غروندنبرغ في تحقيق اختراق ما باتجاه إيجاد حل سلمي للصراع اليمني الدامي، الذي تسبب في أكبر أزمة إنسانية في العالم وفق توصيف الأمم المتحدّة.

وقالت المفوضية الأممية إنه "في وقت يجبر فيه القتال بمأرب المزيد من الأشخاص على الفرار، نحذر من مستويات مثيرة للقلق من حيث الاحتياجات الإنسانية بين مجتمعات النازحين بما في ذلك المأوى".

وأضافت "منذ بداية العام 2021 نزح ما يقرب من 24 ألف شخص بسبب الاشتباكات المسلحة والقصف والضربات الجوية بالمحافظة".

ومنذ بداية فبراير الماضي كثف المتمرّدون الحوثيون المدعومون من إيران هجماتهم في مأرب للسيطرة عليها كونها أهم معاقل الحكومة والمقر الرئيس لوزارة الدفاع، إضافة إلى احتواء أراضيها على مخزونات هامة من النفط والغاز.

وأوضح البيان الأممي أن مأرب تستضيف في الأصل ربع عدد النازحين داخليا والبالغ عددهم 4 ملايين شخص، وذلك بعدما التمسوا الأمان في المراكز الحضرية وفي حوالي 150 مخيما عشوائيا.

وأكد أنّ "الأوضاع في تلك المخيمات يرثى لها، وأنها تجاوزت طاقتها الاستيعابية".

ودعت المفوضية أطراف النزاع إلى القيام بما يلزم من أجل حماية المدنيين والبنية التحتية العامة من تأثير الصراع، وتوفير ممرات آمنة للمدنيين الفارين من مناطق النزاع.

وكان وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث قد قال الاثنين إنّ خمسة ملايين يمني باتوا على بعد خطوة من المجاعة، موضحا في إفادته لمجلس الأمن الدولي أنّ الاشتباكات متواصلة في مأرب وخمسين جبهة أخرى في اليمن، ومحذّرا من تبعات ذلك على الوضع الإنساني الهشّ حيث "قتل حتى الآن في اليمن خلال هذا العام فقط أكثر من 1200 مدني، والمؤسسات والخدمات العامة تتدهور بما يحرم الملايين من خدمات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، بل ويساعد على تفشي أمراض مثل الكوليرا وكورونا".

وأضاف "الحرب أحدثت انهيارا اقتصاديا مما يعرض الشعب اليمني لخطر المجاعة. وهناك أكثر من 20 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية وإلى نوع من أنواع الحماية"، موضّحا "هذا الرقم يمثل ثلثي الشعب اليمني تقريبا".